

الحدود في منطقة المغرب العربي... بين التعاون الاقتصادي والتهديد الأمني

البروفيسور عبدالوهاب بن خليف

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر 3

الملخص

المنطقة المغاربية تتشكل من دول تفصلها خطوط وأطر جغرافية (جواً، براً بحراً)، والتي تشكل حدود كل دولة تمارس ضمنها سلطتها وسيادتها الوطنية وهي حدود معترف بها دولياً، غير أن هذه الحدود تعرف أزمات وتهديدات وكذا تكالب قوى دولية على المنطقة لما لها من أهمية سياسية وعسكرية واقتصادية الأمر الذي يهدد استقرار وسيادة معظم الدول المغاربية في الوقت الذي من شأنها أن تكون فضاء للتنسيق والتعاون والتقارب في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: الحدود، المغرب العربي، النزاعات، التهديدات الأمنية،

التنسيق الأمني، التعاون الاقتصادي.

مقدمة

أضحت اليوم الحدود من الموضوعات الرئيسة التي أصبحت تسترعي اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية، لأنها ترتبط بسيادة واستقلال الدول. وقد ارتبطت الحدود بمنطقة المغرب العربي قبل وبعد احتلال دول هذه المنطقة، لتصبح هذه الحدود واقعا ملموسا معترفا به دولياً ورمزا لاستقلال وسيادة دول المغرب العربي. وتزايدت الرهانات الكبرى المرتبطة بالحدود منذ استقلال دول المنطقة، لكنها ازدادت خطورة مع الأحداث الخطيرة التي تعرفها المنطقة منذ عام 2011، لتتحول في الكثير من الأحيان من مصدر تعاون إلى بؤرة تهديد بسبب تسلل الإرهابيين وتجارة السلاح والتهريب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

يعتبر موضوع الحدود من المواضيع الشائكة والحساسة في مجال العلاقات الدولية، لأنه شكّل في العديد من المرات سبباً مباشراً في اندلاع الحروب والنزاعات الدولية وبالتالي كان منذ سنوات طويلة عاملاً من عوامل عدم الاستقرار بين الدول، وذريعة سياسية لاحتلال الدول. من ناحية أخرى، تكمن أهمية الحدود في أنها تحدد الإطار الجغرافي للدول براً، جواً وبحراً، في ممارسة الدول سلطاتها وسيادتها الوطنية على إقليمها الوطني. تزايد الاهتمام بالحدود من قبل الدول خاصة مع تداعيات العولمة التي لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية، فأصبحت الدول ملزمة على التعاطي بإيجابية مع تأثيرات العولمة السلبية من خلال الانتقادات، من الصراع على الحدود إلى التعاون والتقارب والتنسيق في مختلف المجالات الأمنية، الاقتصادية، السياسية والثقافية.

1- مفهوم الحدود

تختلف الحدود الدولية من منطقة لأخرى، فقد تكون طبيعية لا يتدخل الإنسان في تحديدها كالبحار والأنهار، وقد تكون صناعية من وضع الإنسان مثل الأسوار العالية والأسلاك الشائكة والفواصل وغيرها. وتعرّف الحدود البرية على أنها الحدود الفاصلة بين الدول على اليابسة. أما الحدود البحرية فهي التي تحدد نطاق الولاية البحرية للدول الساحلية، انطلاقاً من خط الأساس الذي يبدأ منه قياس كل من البحر الإقليمي للدولة والحافة القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة. ويجمع بين الحدود البرية والبحرية، أن كليهما يحدد النطاق الذي تمارس فيه الدول سيادتها وسلطاتها على الإقليم والسكان المقيمين فيه⁽¹⁾.

يتم تعيين الحدود الدولية من خلال ثلاثة طرق بحسب القانون الدولي العام، ويتعلق الأمر بالإرادة المنفردة، ونعني بها أن الدولة تقوم بمفردتها وإيرادة واحدة من جانبها بتحديد حدودها مع جيرانها. وقد يكون تعيين الحدود الدولية عن طريق الاتفاق الدولي من خلال إبرام معاهدة دولية ثنائية ومتعددة الأطراف⁽²⁾. أما النوع الأخير فيتعلق بالقضاء الدولي، وذلك منذ نشأة محكمة العدل الدولية، التي تعتبر الجهة القضائية الرئيسية التي تلجأ إليها الدول لتسوية نزاعاتها الحدودية.

وتعتبر عملية ترسيم الحدود المرحلة الثانية بعد عملية تعيين الحدود، التي تقوم بها جهات متخصصة، لتصبح بذلك الحدود الفاصلة بين الدول نهائية ومعترف بها دولياً.

وإذا أسقطنا كل ما ذكرناه على منطقة المغرب العربي، فإنه يمكن القول أن الحدود المرسومة بين دول المغرب العربي، ينطبق عليها النوع الأول المتعلق بتعيين الحدود بواسطة الإرادة المنفردة⁽³⁾.

نعني بالحدود الخطوط الفاصلة بين مختلف الدول، التي ورثتها هذه الأخيرة عن الاحتلال الخارجي. فإذا عدنا إلى الحدود في منطقة العالم العربي، فإنها تعود إلى اتفاقية سايكس-بيكو التي تم توقيعها بين فرنسا وبريطانيا عام 1916 من أجل تقسيم الجغرافيا العربية إلى مناطق نفوذ بين القوى الكبرى آنذاك، وكذا غرس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية وفقا لوعده بلفور البريطاني الذي تحقّق فعلا في عام 1948. كل دولة لها حدودها الإقليمية المعترف بها في المنظمات الدولية. ونتيجة للتطور التاريخي والسياسي للدولة، فإن الحدود، تتمدد وتتقلص بفعل تماسك الدولة أو تفككها وانهارها. تبين الحدود الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها. وتشمل الحدود، سطح المساحة الأرضية والغلاف الجوي والمياه الإقليمية⁽⁴⁾.

إن الحدود عبارة عن ظاهرة قانونية تمنع دول الجوار من الاعتداء عليها أو التدخل للتأثير على ما يجري داخليا من حركية اجتماعية أو تجارية أو سياسية. ومن خلال قراءة جيوبوليتيكية، فإن الحدود تمثل أهمية جيوسياسية تستقطب أطماع الدول خاصة دول الجوار من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطموحات سياسية وعسكرية.

أما فيما يخص منطقة المغرب العربي، فإن فرنسا التي احتلت الجزائر عام 1830، ثم فيما بعد باقي الدول المغاربية باستثناء ليبيا التي احتلتها إيطاليا عام 1911، وإسبانيا التي احتلت شمال المغرب وأراضي الصحراء الغربية، قد رسمت حدود هذه المنطقة وفقا لمصالحها وامتيازاتها ونفوذها دون مراعاة خصوصيات وحساسيات هذه المناطق.

لهذه الأسباب، فإن احتلال المغرب للصحراء الغربية جاء وفقا لصفقة تمت بين المغرب وإسبانيا بعد انسحاب هذه الأخيرة في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وبمباركة فرنسية التي دعمت ومازالت تدعم الاحتلال المغربي للصحراء الغربية. كما عانت كافة دول المغرب العربي من أزمات وخلافات خطيرة كادت أن تؤدي إلى اندلاع حروب بين هذه الدول بسبب الحدود الموروثة عن الاحتلال الأجنبي. ارتبطت الحدود المرسومة بين دول المغرب العربي بالاستقلال الوطني وسيادة هذه الدول.

فإذا استثنينا قضية الصحراء الغربية التي ما تزال تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1991، وهو التاريخ الذي تمّ فيه وقف إطلاق النار بين الطرفين، وذلك من أجل التوصل إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، فإن باقي الدول المغربية حدودها مرسومة ومعترف بها دوليا. لكن ذلك لم يمنع من حدوث نزاعات حدودية على غرار ما حدث بين تونس وليبيا بخصوص منطقة الرصيف القاري وكذلك بين الجزائر والمغرب عام 1963، وكذا بين المغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى النزاع حول الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو والمغرب إلى غاية اليوم. ويمكن القول أن طبيعة المشاكل الحدودية والخلافات السياسية هي مرتبطة إلى حد كبير بوضع وحالة العلاقات القائمة بين دول المغرب العربي⁽⁵⁾.

2- الحدود والأمن الإقليمي...مقاربة نظرية

يمكن اعتبار أن نظرية مركب الأمن الإقليمي لصاحبها «باري بوزان» (Barry BUZAN)، التي تعرض لها في كتابه المعروف: «الشعب والدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية»، هي من أهم النظريات التي طرحت بديلا جديدا للتحليل التقليدي لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، وبالتالي الانتقال من مستوى التحليل الوطني إلى مستوى التحليل الإقليمي للأمن. وقد تضمن كتاب «أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي» لصاحبه باري بوزان وأوول وايفر، إضافة جديدة مفادها أن القضايا والتحديات الأمنية لا يمكن مواجهتها وحلها بطريقة سليمة وعقلانية إلا من خلال التعاون والتنسيق الأمنيين.

إن التركيز على مفهوم القوة ليس ثابتا بالنسبة لكافة الدول. فالدول الأكثر قوة، التي تتميز بتماسك وطني داخلي بين مكوناتها الاجتماعية وجبهة داخلية قوية، تتوقع حدوث تهديدات على حدودها من البيئة الخارجية وبالتالي تكون أكثر حساسية من قضايا السيادة الوطنية وحماية الحدود. أما الدول الأقل قوة والتي تعاني من مشاكل وانقسامات داخلية، تتحول في غالب الأحيان إلى ساحة للتجاذبات الإقليمية والدولية، وتكون أقل استقرارا⁽⁶⁾.

بناء على ما سبق، ارتبط المأزق الأمني في منطقة المغرب العربي بانتشار ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها المختلفة وازداد تأزما مع بروز بؤر

الحدود في منطقة المغرب العربي...

توتر جديدة على غرار ما عرفته المنطقة المغاربية من أزمة خطيرة في ليبيا انجر عنها غياب تام لمؤسسات الدولة الحديثة واستمرار الفوضى الأمنية، بالإضافة إلى الأزمة المالية وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي.

بناءً على ما سبق، نقوم بإسقاط ما ذكرنا على ما تعرفه منطقة المغرب العربي من خلال الأحداث الخطيرة التي مست بعض الدول العربية خاصة في منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 على غرار ما وقع في سوريا، اليمن ومصر، بالإضافة إلى العراق الذي تعرّض للغزو بداية من عام 2003 و التي لم تعشها دول منطقة المغرب العربي بنفس الحدة، إذا ما استثنينا ليبيا التي عاشت نفس الظروف والتحديات التي عرفتها هذه الدول، وإن كان النموذج الليبي في منطقة المغرب العربي يختلف تماماً عن دول المشرق العربي، بالنظر إلى الاختلافات الطائفية، الدينية والمذهبية، التي تهدد النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه الدول المهتدة بالتقسيم على غرار العراق، سوريا واليمن وفي وقت سابق السودان إلى التقسيم عام 2011.

فبالرغم مما تعرضت له ليبيا من فوضى أمنية وغياب سلطة الدولة، فإن الأزمة الليبية تبقى سياسية وبتداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية، وبالإمكان التوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمة.

إن العديد من الملاحظين من خارج منطقة المغرب العربي يقدرّون بأن دول المغرب العربي خاصة الجزائر، المغرب وتونس هي دول بإمكانها الصمود والتكيف مع المستجدات والتحديات المختلفة التي واجهت وتواجه المنطقة لاسيما ما يتعلق بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها.

إن دول منطقة المغرب العربي على غرار باقي الدول مطالبة بجعل المناطق الحدودية أكثر أمنًا واستقرارًا من خلال الاستثمار في هذه المناطق وجعلها مناطق حدودية مستقرة وآمنة قائمة على التعاون الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف والابتعاد عن حالات التوتر وعدم الاستقرار لمواجهة التهديدات الصلبة والليننة التي تعرفها هذه المنطقة.

في هذا الإطار، فإن الجزائر وتونس وبدرجة أقل موريتانيا انخرطت في مجال التعاون وتنمية الحدود، بالإضافة إلى التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

خاصة بعد فتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا. لكن تبقى المناطق الحدودية الأخرى تفتقد لمثل هذا التعاون خاصة المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب المغلقة منذ عام 1994، وتظل تشكل مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري بسبب التهريب وتجارة المخدرات.

3- الجزائر وحماية الحدود في جوارها الإقليمي

تتميز منطقة المغرب العربي عن باقي المناطق الأخرى في العالم بوجودها في وسط ومركز قارتين، تقابلها من الناحية الشمالية للبحر الأبيض المتوسط القارة الأوروبية، وتحدها من الناحية الجنوبية القارة الإفريقية، التي تمثل عمقا إستراتيجيا ومجالا حيويا لهذه المنطقة عموما وللجزائر على وجه الخصوص.

تشكل منطقة المغرب العربي إستراتيجيا وجيوإستراتيجيا على غرار منطقة المشرق العربي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية للقوى الكبرى. فالاهتمامات الدولية سياسيا، عسكريا، اقتصاديا أصبحت منصبة أساسا حول منطقة المغرب العربي⁽⁷⁾.

مثلت منطقة المغرب العربي مجالاً حيويًا للتنافس والجذب الكبيرين بين الدول الأوروبية عموماً وفرنسا على وجه الخصوص من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الصين ودول صاعدة أخرى بالرغم من أن هذه المنطقة تعتبر تاريخياً وثقافياً عمقاً إستراتيجياً لفرنسا.

أمام هذا التنافس بين هذه الدول من أجل تحقيق مصالحها، فإن دول المغرب العربي مطالبة اليوم ببلورة إستراتيجية مغاربية موحدة من أجل مواجهة الاستغلال الأجنبي لخيراتها وتحقيق مكانة اقتصادية مرموقة في العالم تليق بهذه الدول، وكذا مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة، ولن يتحقق ذلك إلا بتجاوز مشاكلها المختلفة، لأنه لا يوجد أمن بدون تنمية، ولا تنمية بدون أمن.

تعتبر الجزائر من الدول القليلة التي صمدت في وجه التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي خاصة منذ بداية الأحداث العربية عام 2011، لأنها تزخر بتجربة ناجحة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها. ساهمت هذه التهديدات لاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها في إضعاف البنى السياسية والاجتماعية

والثقافية لبعض دول منطقة المغرب العربي. كما كانت ذريعة بالنسبة للقوى الخارجية للتدخل في شؤون بعض هذه الدول على غرار ما حدث في ليبيا.

شكلت التهديدات الصلبة واللينية في منطقة المغرب العربي تحديات خطيرة لدول المنطقة كافة، لاسيما بعد عجز البعض من هذه الدول في العديد من الحالات عن التصدي لهذه الأخطار والتهديدات الأمنية، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها، الاتجار بالأسلحة الخفيفة، الهجرة غير الشرعية... تميزت بعض التجارب التنموية في منطقة المغرب العربي بالفساد، المديونية، العجز المالي والعنف السياسي ضد الأفراد من قبل السلطة الحاكمة وقمع الحريات وسيطرتها على ثروات بلدانها، الأمر الذي ولّد احتقانا متزايدا لدى القوى السياسية داخل هذه الدول وهو ما يهدد دول هذه المنطقة بالاختراقات الخارجية.

باستثناء الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في محاربة الإرهاب، نجد بعض دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة دول الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي يسهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول لإضعافها واستنفاد قواتها المسلحة خاصة أن هذه المنطقة يصعب التحكم فيها بحكم شساعة المساحة وصعوبة تضاريس المنطقة.

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة الحساسة من المغرب العربي مع تعاضم تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة، على دول الجوار، من بينها الجزائر وأمنها الوطني. على غرار ما حدث في عام 2013 في قاعدة تقنتورين النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي، الذي كان بسبب تسلل الإرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية.

إن انتشار ظاهرة الإرهاب في دول المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي يفتح المجال واسعا للتدخل الدولي خاصة فرنسا باعتبار أن هذه المنطقة تمثل أهمية جيواستراتيجية لحماية مصالحها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

تتميز الجريمة المنظمة بخصائص مختلفة عن غيرها من الجرائم الأخرى، نذكرها: التخطيط، الاعتراف، التعقيد، القدرة على التوظيف والابتزاز، الخطورة على المجتمع، الهدف، التأثير على المجتمع، التركيز على التحالفات الإستراتيجية والطابع الدولي. هذه

الخصائص مجتمعة تجعل من الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية عابرة لحدود الدولة وتتقاطع مع الإرهاب الدولي في بعض الأهداف، غير أن الجريمة المنظمة هدفها مالي بالدرجة الأولى، في حين أن الإرهاب هدفه سياسي.

4- الجزائر والتغيرات الجيوإستراتيجية في محيطها الإقليمي

إن المحيط الإقليمي هو عبارة عن منطقة جغرافية شاسعة وامتزامية الأطراف، تحتضن تناقضات هائلة وتهديدات عديدة، وهو كذلك مرشح لأن يتحوّل إلى مركز قوة خلال السنوات القادمة. فإذا أديرت هذه التناقضات بعقلانية وبعد نظر، كانت فرص النجاح ممكنة. أما إذا استمرت هذه المنطقة لأن تكون مسرحا لتلاعب أطراف أجنبية إقليمية ودولية بهذه التناقضات والاختلافات، فقد تعرف هذه المنطقة مزيدا من الأحداث والتوترات المختلفة، التي يصعب التحكم فيها.

الجزائر في هذا الفضاء الجيوسياسي وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي ووزنها السياسي والتاريخي والاقتصادي، ستكون رقما مهما ولاعبا جيوسياسيا في هذه المنطقة لتسوية النزاعات، خاصة منها المرتبطة بجوارها الإقليمي على غرار قضية الصحراء الغربية، والأزميتين الليبية والمالية. لذلك، تتعاطى الجزائر مع النزاعات والتهديدات الأمنية المختلفة من خلال مقاربتها الشاملة في محيطها الإقليمي، انطلاقا من مبادئها الثابتة التي ترسّخت على طول مسار تاريخ الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، المساند والداعم لسيادة الدول واستقلالها واحترام خيارات الشعوب وتغليب الحلول السياسية للمشاكل والأزمات وتبني الحوار السياسي كخيار إستراتيجي لجمع الفرقاء.

في الجانب الأمني، فإن التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، التي اكتسبتها منذ تسعينيات القرن الماضي أصبحت نموذجا يحتذى به إقليميا ودوليا. إن مواجهة التهديدات الأمنية والقضاء عليها لا يقتصر فقط على جغرافيا الدولة القطرية وداخل حدودها الوطنية، وإنما يتعداها إلى محيطها العربي والإفريقي، لاسيما وأن منطقة شمال إفريقيا والساحل، قد تحوّلت خلال السنوات الماضية، وتحديدًا منذ عام 2011، إلى أكثر المناطق تضررا من الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها خاصة وأن دفع الفدية من قبل دول إقليمية ودولية مقابل إعادة مواطنيها، تحوّل إلى أحد أهم الموارد المالية بالنسبة للجماعات الإرهابية في هذه المنطقة الهشة والرخوة أمنيا، اقتصاديا واجتماعيا.

من منطلق اطلاعها بخبايا الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وسعيها لتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية من خلال تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابعه المالية المختلفة، خاضت الجزائر حملة سياسية وقانونية في مختلف المنابر الإقليمية والدولية من أجل إقناع المجتمع الدولي بهذا الإجراء وبخطورته الأمنية، لأنه يمثل عامل دعم للإرهاب الدولي، وأن قطع دابر هذا الإرهاب لن يتم إلا من خلال وقف مصادر تمويله ومن أهمها دفع الفدية لقادة الجماعات الإرهابية.

الجزائر ومواجهة التهديدات الإقليمية

أ- مكافحة ظاهرة الإرهاب: تعد الجزائر من الدول السبّاقة في مكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث نجحت في إضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة وتضييق الخناق على قياديينها داخل البلاد وخارجه. كما اقتنعت الجزائر بأن استئصال ظاهرة الإرهاب لن يتم فقط بواسطة الحل العسكري والأمني، وإنما تتم بالدرجة الأولى بالاعتناء بالإنسان، ثم تحقيق التنمية الشاملة التي تضع حدا للفقر والفساد والهجرة غير الشرعية وباقي الظواهر السلبية الأخرى.

وقد برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر في عام 2001، فقد أضحت تجربة رائدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في محاربة الإرهاب في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، بعدما كانت الجزائر في شبه عزلة دولية وتحارب الإرهاب بمفردها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

لذلك، فإن الانتصارات العسكرية والسياسية التي حققتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، أكسبتها مصداقية لدى المجتمع الدولي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. بيّنت التجارب السابقة في دول عديدة أن الحلول الأمنية ليست كافية لوضع حد لظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، إنما تتم بتعاون دول هذه المنطقة في إطار إستراتيجية تنموية شاملة. ويمكن استعراض مستويات المقاربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب في منطقة المغرب العربي⁽⁸⁾:

المستوى الوطني: إن السياسة الخارجية الجزائرية مبنية على ثوابت وطنية وهي عدم التدخل في شؤون الدول تحت أي مبرر، ولاحظنا ذلك جليا خلال ما حدث في بعض الدول العربية على غرار تونس، ليبيا، مصر، سوريا...

كما ترفض الجزائر التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وفي شؤون كافة الدول الإفريقية، حيث كان الموقف الرسمي الجزائري واضحا فيما يخص احتضان قاعدة أفريكوم فوق أراضيها وفي كل القارة الإفريقية.

المستوى الإقليمي: تسعى المقاربة الجزائرية إلى تغليب مقاربة التنمية الاقتصادية الشاملة في دول الساحل وجنوب الصحراء لضمان سيادة الدول واستقرار الشعوب. كما أن ظاهرة الإرهاب، التي لا تعرف حدود الجغرافيا، فإن محاربتها في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي وفي باقي دول العالم، تستدعي مجهودات إقليمية ودولية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

وقد مثلت اجتماعات تمارست بالجزائر، نواكشوط بموريتانيا، باماكو بمالي، التي ضمت رؤساء أركان جيوش ووزراء خارجية دول من شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وجنوب الصحراء وهم: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد، وبوركينا فاسو، أرضية عمل مهمة أسست لعمل إفريقي إقليمي يقوم على التعاون السياسي والأمني والتنسيق الاستخباراتي، وصولا إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي وهو بلورة إستراتيجية إقليمية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة على مستوى منطقة المغرب العربي أو حتى على مستوى منطقة الساحل الإفريقي.

كما يمثل اجتماع مسار نواكشوط بموريتانيا المنعقد بتاريخ 18 ديسمبر 2014 محطة جديدة للتشاور والتنسيق بين الدول المشاركة خاصة بعد انضمام الجزائر ونيجيريا ودول أخرى بعدما اقتصر الاجتماع الأول في شهر مارس الماضي على خمس دول. دخول الجزائر ونيجيريا لهذا الاجتماع، سيعطي دفعا قويا للعمل الإقليمي المشترك على مستوى منطقة الساحل الإفريقي من أجل بلورة إستراتيجية أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب، الجريمة المنظمة، الفقر، الأوبئة...

المستوى الدولي: برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أضحت تجربة رائدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي بالنسبة للمجتمع الدولي، وذلك بعدما كانت الجزائر تحارب الإرهاب لوحدها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ومواجهتها لحصار غربي وحتى عربي غير معلن.

ب- **مكافحة الجريمة المنظمة:** تقوم المقاربة الجزائرية الشاملة في منطقة المغرب العربي بالإضافة إلى مكافحة الأخطار الأمنية، التركيز على التنمية الشاملة في هذه المناطق خاصة على حدود دول المغرب العربي مع تونس، موريتانيا، ليبيا والمغرب وكذا دول الساحل الإفريقي على غرار مالي، تشاد والنيجر، التي تعد من أغنى الدول في إفريقيا من حيث الثروات، لكنها بالمقابل من أفقر هذه الدول.

بذلت الجزائر دورا مهما في مختلف المنابر الإقليمية والمحافل الدولية بضرورة تجفيف منابع الإرهاب من خلال تجريم دفع الفدية وتقويض الجريمة المنظمة لاسيما تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة الخفيفة، ولن يتم ذلك إلا بواسطة تعاون أمني وتنسيق استخباراتي بين كافة الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

الخاتمة

إن الهدف الإستراتيجي من الحدود القائمة في منطقة المغرب العربي هو تحقيق الأمن والاستقرار على هذه الحدود، ترقية العلاقات بين شعوب المنطقة في جميع المجالات، وذلك لتفادي التهديدات الأمنية واندلاع الأزمات والنزاعات الثنائية والإقليمية، على غرار ما تجسّد على مستوى الحدود القائمة في إطار الفضاء الأوروبي. إن دول المغرب العربي مخيرة بين التركيز على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني وتحويل المناطق الحدودية إلى مراكز عبور آمنة ومستقرة خالية من المشاكل والتهديدات الأمنية من جهة، أو استمرار أغلب الحدود المغاربية من دون استثمارات تنموية مع تزايد ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة.

الهوامش

1. منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص 24.
2. نفس المرجع السابق، ص ص 35-36.
3. نفس المرجع السابق، ص 102.
4. Stéphane Rosière, Géographie politique et Géopolitique, Paris: Ellises, 2003, PP. 143-175.
5. ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص 108.
6. عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013، ص ص 293-294.
7. عبدالوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع. الجزائر: دار طليطلة، 2010، ص 44.
8. عبدالوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية. الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص ص 22-23.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. منتصر سعيد حمودة، الحدود الدولية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.
2. ناظم عبدالواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.
3. عبدالوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع. الجزائر: دار طليطلة، 2010.
4. عبدالوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية. الجزائر: دار قرطبة، 2016.
5. عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Stéphane Rosière, Géographie politique et Géopolitique, Paris: Ellises, 2003, PP. 143-175.